« لن تكون اية اتفاقية سلام عادلة او مضمونة اذا لم تحل مشكلة الفلسطينيين باوسع معنى للكلمة · ونعتقد انه يجب ان يؤكد للشعب الفلسطيني انه والمتحدرين منه يمكنهم ان يعيشوا بكرامة وحرية وان تتاح لهم الفرصة للتعبير عن شخصيتهم السياسية والاقتصادية· اننا مصممون على تحقيق تسوية منصفة وعادلة لمسألة الشرق الاوسط في جميع اجزائها ، ونأمل ان يقتنص الشعب الفلسطيني هذه الفرصة » (٢) ·

ولكن اذا وضعنا البلاغة الدعائية ودبلوماسية العلاقات العامة جانبا ، فماذا يقدم « اطار السلام في الشرق الاوسط » الذي وضعته قمة كامب ديفيد حقا للشعب الفلسطيني بالمعنى الفعلي ـ للمستقبل القصير والمتوسط والبعيد المدى ؟

قبل ان نلتفت الى التفاصيل ، لنقدم بضع ملاحظات عامة حول الميزات الاساسية « لصيغة فلسطين » ككل كما وضعتها قمة كامب ديفيد ·

**المميزات الاساسية « للصيغة الفلسطينية »**

١ ـ **انكار الحقوق الفلسطينية الجوهرية :** يتصور اتفاقا كامب ديفيد حلا نهائيا للمشكلة الفلسطينية ، يحول دون ممارسة الحق الوطني غير القابل للتحويل ، للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي ايجاد دولة في فلسطين ، والحق الانساني الطبيعي للفلسطينيين المشتتين في العودة الى ديارهم ، والحق الاولي للشعب الفلسطيني في اختيار وتعيين ممثليه الوطنيين ·

كانت اسرائيل والولايات المتحدة منذ البدء قد انكرتا على الشعب الفلسطيني هذه الحقوق · الا ان موافقة المفاوضين المصريين ، برئاسة الرئيس السادات ، على هذا الانكار ، هي التي ألغت النقطة المميزة المذهلة لصيغة فلسطين في كامب ديفيد · ومن هنا الاعلانات الفورية عن عدم القبول بتلك الصيغة التي صدرت ، لا عن منظمة التحرير الفلسطينية وزعماء السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة فحسب ، بل ايضا عن حكومات الدول العربية ، فضلا عن الاجتماعات اللاحقة لكامب ديفيد التي عقدتها الدول غير المنحازة والاسلامية ، وعن الدول الاشتراكية وغيرها · ذلك انه فهم بوضوح ان الصيغة الفلسطينية لكامب ديفيد تخرق الاجماع الدولي حول المشكلة الفلسطينية الذي اعربت عنه تكرارا مؤتمرات القمة لجميع كتل هذه الدول ، فضلا عن الامم المتحدة نفسها ·

٢ ـ **التمزيق الدائم للشعب الفلسطيني :** ان اطار كامب ديفيد يقسم الشعب الفلسطيني الى فئات منفصلة ويعرض صيغا مختلفة لمعالجة الحالات الخاصة بكل منها · وهو يضع « سكان الضفة الغربية وغزة » في فئة خاصة ويركز الانتباه عليهم · ثم يأخذ علما بجماعة اخرى